حوليات آداب عين شمس المجلد 49 (عدد يناير – مارس 2021)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الإدارة المالية لمملكة الحجاز (1334–1343هـ/1916–1925م)

بندر بن سفر الروقي*

كلية العلوم الأنسانية– جامعة الملك خالد– السعودية
Dr_gamalshakra@yahoo.com

المستخلص

تتناول هذه الدراسة،الاوضاع الإقتصادية في مملكة الحجاز في النصف الاول من القرن العشرين الميلادي. حيث عانت المملكة من تدهور أوضاعها المالية والإقتصادية، الأمر الذي ادى الى إضعافها، وتحولها الى مملكة تابعة. وتتتبع الدراسة مظاهر التخلف والتردي،واضطرار المملكة إلى الإعتماد على الدولة العثمانية في إدارة شئونها المالية. ولقد اعتمدت الدراسة على مادة علمية رصينة،واستخدمت منهج البحث التاريخي في محاولة للوصول إلي الحقيقة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس 2021.

مقدمة

تعد النواحي الاقتصادية لأية دولة عاملًا مهمًا في استقرار هذه الدولة واستمرارها، فالمال عصب الحياة بالنسبة للدول، إذ إنه يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق استقرارها السياسي، وكلما كانت الدولة مستقلة اقتصاديًا، ومعتمدة على مواردها المالية الخاصة في تدبير شؤونها، كان الحكم على استقلالها السياسي أمرًا حتميًا، (فمن ملك طعامه ملك قراره).

ولما كانت الجوانب الاقتصادية هي المرآة الصادقة للحكم على الأوضاع السياسية لأية منطقة أو دولة من الدول، فإن الأوضاع الاقتصادية لمملكة الحجاز في الفترة (1334–1343هـ /1916–1925م) تعد مثالًا صارخًا لتأكيد هذه الحقيقة، إذ لعبت الأوضاع الاقتصادية المتردية لتلك المملكة آنذاك دورًا كبيرًا في إضعاف هذه المملكة، وجعلها تابعة – اقتصاديًا – لمن تقع تحت إدارته السياسية، دون محاولة الفكاك من هذه التبعية الاقتصادية، أو حتى التفكير في تنمية الموارد الاقتصادية الداخلية لها، لتهيئتها للاستقلال الاقتصادي، الذي سيكون حينئذ إرهاصًا لاستقلالها السياسي، وهو ما لم يكن يريده من انضوت هذه البقعة الشريفة تحت رايته.

لم تستطع الحجاز – إذًا – منذ القرن الرابع الهجري حتى استقلالها عن الدولة العثمانية القيام بأمورها المالية بمفردها، فكانت تستعين بالدول الإسلامية في إمدادها بالأموال والمحاصيل لتصريف شؤونها، فاستغلت هذه القوى الإسلامية مكانة الحجاز الروحية في نفوس المسلمين ، وانطلقت تمدها بما تحتاج إليه لتصريف شؤونها الداخلية؛ طمعًا في نيل زعامة العالم الإسلامي؛ إذ كان ينظر لمن كانت الحجاز تحت إدارته على أنه زعيم للعالم الإسلامي؛ انطلاقًا من المكانة الروحية لهذه البقعة الطاهرة في نفوس المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

وعندما استقلت الحجاز عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (1332–1337هـ/1914–1918م)، وتم الإعلان عن كونها مملكة مستقلة للمرة الأولى منذ القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي بعد أن ظلت طوال هذه القرون تابعة لإحدى الدول الإسلامية، لم تستطع أيضًا الاعتماد على نفسها في تدبير شؤونها الداخلية، من خلال العمل على تنمية مواردها الاقتصادية، بل أصبحت تتلقى المساعدات البريطانية بدلًا من المساعدات الإسلامية، ولكن هذه المساعدات البريطانية قلت هي الأخرى مع مرور الوقت بانتهاء مصالح بريطانيا مع ملك الحجاز – آنذاك – الشريف حسين بن علي.

وبالرغم من هذه الأهمية الكبيرة للجوانب الاقتصادية في تاريخ منطقة الحجاز، والتي لعب دورًا كبيرًا في إضعاف هذه المملكة، إلا أن الدراسات التاريخية التي تناولت مملكة الحجاز خلال تلك الفترة لم تتطرق بشكل كبير إلى هذه الجوانب الاقتصادية، وركزت جل اهتمامها على الجوانب السياسية لهذه المملكة، متناسية أن ثمة ارتباطًا وثيقًا لا مناص من التطرق إليه بين هذه الجوانب وتلك.

ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث القصير يهدف إلى إلقاء الضوء على أوضاع مملكة الحجاز الاقتصادية خلال الفترة (1334–1343هـ/1916–1925م)، متناولًا تنظيمها الإداري في النواحي المالية (إيراداتها، ومصروفاتها) ، اعتمادًا على عدد من المصادر والمراجع التي تناولت مملكة الحجاز خلال تلك الفترة.

تمهيد:(لمحة تاريخية عن الأوضاع السياسية لمملكة الحجاز حتى سقوطها 1925م)

كانت الحجاز في الفترة (923 – 1334 هـ / 1517– 1916م) تابعة للدولة العثمانية إلى أن أعلن الشريف حسين بن علي، وبدعم من بريطانيا الثورة على الدولة العثمانية، واستقلال الحجاز عنها، وذلك بهدف خلق مشاكل إضافية للدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد ساهم في قبول حسين بن علي الثورة على العثمانيين وصول الاتحاديين – الذين كانوا على خلاف سابق معه – إلى السلطة في اسطنبول.

خلال هذه الثورة أعلن الشريف حسين نفسه ملكًا على العرب، وهو ما لم يلق قبولًا لدى الحكام العرب في نجد واليمن والخليج،كذلك الحال بالنسبة لبريطانيا، التي وإن أبدت احتجاجها على هذا الإعلان، إلا أنها أرادت في نفس الوقت أن تبقي الوضع على ما هو عليه، وألا تغضب الشريف حسين؛ حفاظًا على استمرار الثورة العربية على الأتراك، فأبرقت إلى الشريف حسين بأنه ملك الحجاز[1] فقط.

بعد إعلان معاهدة سايكس– بيكو[2] عام 1335هـ/ 1917م بدأ الملك حسين بن علي يشعر بالخوف من أن تتنصل بريطانيا من وعودها له، وأصبح يخشى من أن تقتصر دولته على الحجاز فقط ، إلا أن الإنجليز أوضحوا له عزمهم على دعم طموحات العرب، في الاستقلال عن العثمانيين، مع الإشارة في نفس الوقت إلى صعوبة فرض سيادته على السكان الذين لا يرغبون فيها؛ فقد حاولوا إقناعه بأن فرض هذه السيادة متوقف على قبول سكان هذه المناطق لها. وانطلاقًا من هذه الوعود البريطانية له قبل الملك حسين بهذا الوضع انتظارًا لما ستؤول إليه الأحداث.

لم يختلف موقف الملك حسين عند إعلان البريطانيين لوعد بلفور[3] في ذات العام 1335هـ/ 1917م[4]، – ذلك الوعد الذي منح اليهود حق إقامة وطن قومي لهم في فلسطين – عن موقفه السابق من اتفاقية سايكس – بيكو، فقد كان يأخذ الأمور بحسن نية، ولم تزل ثقته في حلفائه الإنجليز قائمة، على الرغم من استمرار مماطلتهم له، التي كانوا يبررونها له بانشغالهم بقضايا الحرب، وأن الوقت لا يزال غير مناسب للحديث في أية أمور أخرى غير أمورها، لذا فإن الملك حسين كان يرى في نهاية هذه الحرب نهاية لمشاكله مع الإنجليز.

مع توالي الأحداث واستمرار الثورة العربية على الأتراك تقدمت قوات الملك حسين شمالًا حتى دخلت الشام، وتمكنت من خلال دعم الجيش العربي الذي تكون هناك من معظم البلدان العربية، وبدعم من قوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) [5]، من السيطرة على جُل المناطق هناك، بعدها تم إعلان وقف الحرب، والدعوة إلى عقد مؤتمر الصلح في باريس 1338هـ / 1919م، الذي كان الأمير فيصل بن الحسين[6] ممثلًا لمملكة الحجاز فيه، وهناك بدا الخلاف في وجهات النظر جليًا، ففيصل ذهب إلى هناك وهو مقتنع أنه لا يمثل فقط والده ملك الحجاز، وإنما جاء نيابة عن باقي البلاد العربية التي خلصوها من الحكم العثماني، هذا في الوقت الذي كان يرى فيه الحلفاء أنه لا يمثل إلا مملكة الحجاز فقط؛ ومن ثم فشل فيصل في نهاية المؤتمر في الحصول على مبتغى والده وطموحه، بالحصول على العراق والشام، ولم تفِ بريطانيا بوعودها معه؛ لذا لم يوقع على معاهدة الصلح، وهو الأمر نفسه الذي فعله في مؤتمر سان ريمو عام 1339هـ / 1920م، إذ لم يوقع على مقررات هذا المؤتمر القاضية بفرض الانتداب[7] على كل من العراق والشام[8].

في مؤتمر القاهرة[9] عام 1340هـ / 1921م منحت بريطانيا ابني الملك حسين عبدالله[10] وفيصلًا حكم العراق ومنطقة شرق الأردن على أن يكون ذلك تحت إشرافها حتى تحصل هاتان المنطقتان على الاستقلال التام، وتصبح لديهما القدرة التامة على إدارة شؤون البلاد [11].

استمرت بريطانيا في علاقتها مع الملك حسين، ولم تقطع صلاتها السياسية به، بل حاولت أكثر من مرة تقريب وجهات النظر بينه وبين الملك عبد العزيز بن سعود، الذي كان على خلاف قديم معه، منذ أن كان الملك حسين شريفًا على الحجاز من قبل الدولة العثمانية، واستمر هذا الخلاف بينهما حتى بعد أن أصبح الملك حسين ملكًا على الحجاز[12]، وازدادت حدته إثر منع الملك حسين حجاج نجد من الحج، وعدم اكتفائه بتنصيب نفسه ملكًا على الحجاز فحسب، بل وخليفة للمؤمنين، وذلك في عام 1342هـ / 1923م. وهذا التصرف منه لم يغضب الملك عبد العزيز بن سعود فحسب، وإنما أغضب منه العديد من الحكام العرب[13]؛ لذا فما أن أتيحت الفرصة أمام القوات السعودية في أوائل عام 1343هـ / 1924م إلا وقامت بمهاجمة الطائف حتى تمكنت من السيطرة عليها، ثم توجهت إلى مكة، التي قام أعيانها بالضغط على الملك حسين حتى اضطر إلى التنازل عن الحكم لابنه علي[14] عام 1343هـ / 1924م ، الذي لم يستطع الصمود في وجه القوات السعودية فأخلى مكة وانسحب إلى جدة، فقامت القوات السعودية بمحاصرتها عدة أشهر حتى استسلم علي بن الحسين عام 1344هـ / 1925م، وخرج من جدة، بعد أن وقَّع معاهدة مع الملك عبد العزيز، تم بمقتضاها إعلان سقوط مملكة الحجاز بشكل نهائي[15].

الإدارة المالية لمملكة الحجاز (1334-1343هـ/1916-1925م)

بعد أن ألقينا نظرة على الأوضاع السياسية لمملكة الحجاز حتى سقوطها، والتي كانت في مجملها انعكاسًا للأوضاع الاقتصادية المتردية لهذه المنطقة طوال هذه الفترة، سنتحدث الآن بشيء من التفصيل عن الإدارة المالية لهذه المملكة، لنرى كيف كانت هذه الإدارة سببًا مباشرًا من أسباب ضعف هذه المملكة وسقوطها.

أولًا: التنظيم المالي:

(أ) الدائرة المالية:

بعد النجاح الذي أحرزته الثورة العربية، وانتصارها على القوات العثمانية في الحجاز كان لابد من إنشاء دولة في الحجاز على الطريقة الحديثة، يمكنها انتشال البلاد من الفقر، وإدارة شؤونها بطريقة عصرية، فأصدر الملك حسين في 7 ذي الحجة عام 1334هـ /1916م مرسومًا، وجهه إلى عبد الله سراج (وكيل رئاسة الوكلاء وقاضي قضاة المملكة الهاشمية في الحجاز)، يأمره فيه بتشكيل حكومة حجازية، فقام بتنفيذ الأمر، وضمت هذه الحكومة عددًا من الوزراء (الوكلاء)، كان من بينهم أحمد باناجه وكيلًا على المالية[16]، التي كانت تسمى آنذاك بالدائرة المالية[17].

كانت مكة هي المقر الرئيس لهذه الدائرة المالية، وكان لها فروع في باقي البلاد، وكان التوظيف فيها يتم بعد اجتياز الاختبار، الذي يكون في مكة أو جدة، وبعد أن يتم اختيار الموظف يقوم هذا الموظف بدفع رسومًا (كفالة) لغرض التعيين[18]. وكانت هذه الدائرة المالية تتكون من:

1- مدير المال.
2- معاون مدير المال.
3- أمين الصندوق.
4- كاتب صندوق الدائرة.
5- الجباة، وكانوا إما خيالة أو مشاة[19] ، ويقصد بهم من يجبي الزكاة من البادية، أو القرى خارج المدن الكبرى في الحجاز.

ب) دائرة الرسوم:

كان لكل مدينة دائرة رسوم خاصة بها، يرأسها مدير الرسوم لتلك المدينة أو كما كان يسمى أحيانًا مأمور الرسوم، كما كان لهذه الدائرة أمين صندوق يطلق عليه أمين صندوق الرسوم [20]. وكانت مهمة المديرية العامة الإشراف على دائرة الرسوم المختلفة [21].

وبالرغم من هذه التنظيمات الإدارية إلا أن الملك حسين ظل هو المتصرف في كل صغيرة وكبيرة، بعد أن همَّش دور المجالس التي أمر بتكوينها، فلم يكن هناك نظام واضح لتوزيع مهام العمل، فكانت أصغر مسألة تستغرق فترة طويلة في التحويل بين الوزارات (الوكالات)، حتى تصل إلى الملك حسين ليبت فيها بنفسه[22].

إضافة إلى هذه التنظيمات الإدارية عمد الملك حسين إلى سك عملة خاصة بدولته؛ لتضفي عليها طابع الحداثة والاستقلال[23]، فكانت العملة من النحاس (قرش – نصف – ربع وثمن ريال)، ومن معدن الفضة ضرب ريالًا وربع ريال[24]، كما سك دينارًا من الذهب، كتب في أحد وجهيه عبارة: " الحسين بن علي ملك البلاد العربية "، الأمر الذي أغضب بعض العرب وكذلك الإنجليز، فأضطر إلى تبديله بعبارة " الحسين بن علي الناهض بالبلاد العربية "[25]. ويبدو أن الملك حسين كان يظن أن بريطانيا ستدعم موقفه بإعلانه نفسه ملكًا على العرب – حسب ما كان بينهم من اتفاق – لكنه تفاجأ باحتجاجها ذلك، الذي هو في حقيقته يتماشى مع أهدافها الاستعمارية في الجزيرة العربية، فموافقتها على إعلان الحسين ملكًا على العرب يهدد تلك الأهداف من ناحية ، ويعرض مصالحها مع الزعماء العرب الآخرين في الجزيرة العربية للخطر من ناحية أخرى. وفي عام 1343هـ/1925م كانت أول عملة ورقية (الجنيه العربي) لمملكة الحجاز في جدة، وكانت من عدة فئات (الجنيه، وخمسة جنيهات، وعشرة جنيهات) [26].

كذلك أسست حكومة الحجاز مدرسة زراعية؛ بهدف تمويل البلاد بالكوادر الزراعية، وكانت أعمالها ملحقة بوزارة المالية، كما قامت بتأسيس معملين لصناعة الأحذية؛ وذلك لاستغلال كمية الجلود المتوفرة في البلاد، ثم أسست مصانع للصابون، ومصانع للصناعات الحديدية البسيطة، كما أسست غرفة تجارية بجدة؛ للإشراف على النواحي التجارية، إضافة إلى تأسيسها لبعض الشركات المحلية التي تقوم على رجال الأعمال؛ من أجل النهوض بالبلاد اقتصاديًا[27].

ثانيًا: موارد الدولة:

لم تكن اقتصاديات منطقة الحجاز باقتصاديات الدولة بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، فأرض الحجاز ليست بالأرض الخصبة أو المنتجة زراعيًا، وإنما كانت تعتمد في دعم ميزانيتها اعتمادًا كليًا على موسم الحج، كما كانت تعتمد عبر تاريخها الطويل على الدعم الاقتصادي من الدول الإسلامية التي تقع تحت إدارتها، وتنضوي تحت لوائها، كالأمويين، أو العباسيين، أو المماليك، أو الفاطميين، أو العثمانيين.

وخلال فترة مملكة الحجاز اعتمد اقتصاد هذه المملكة على عدة موارد، أهمها:

أ) الإعانات البريطانية:

بلغ مجموع الدعم المالي البريطاني للملك حسين مبلغ 11.000.000 جنيه خلال الفترة من 1334-1339هـ / 1916-1920م[28]، وكان هذا الدعم البريطاني يختلف من عام إلى آخر حسب مجريات الأحداث، ففي أثناء الحرب العالمية الأولى عام 1917م كانت بريطانيا تدفع 125 ألف جنيه شهريًا، ثم تزايد هذا المبلغ ليصل إلى 200 ألف جنيه شهريًا[29].

وفي عام 1338هـ / 1919م خفضت بريطانيا الإعانة إلى 120 ألف جنيه شهريًا، منها 80 ألف جنيه لحكومة فيصل بن الحسين في دمشق، ثم استمرت بريطانيا في دفع 100 ألف جنيه شهريًا للملك حسين حتى يوليو من عام 1338هـ / 1919م[30]. ويذكر "نصيف" أن بريطانيا كانت تدفع للملك حسين قرابة الثلاثة ملايين جنيه سنويًا[31]، دون ذكر لتاريخ هذه الدفعات، الذي يُرجَّح أنها كانت خلال فترة الحرب العالمية الأولى، إلى أن بدأت بريطانيا تقلص إعاناتها للشريف حسين بانتهاء مصلحتها معه بنهاية الحرب، ليأتي عام 1339هـ / 1920م فتوقف بريطانيا دعمها للملك حسين تقريبًا، إذ لم يصله خلال هذا العام والعام الذي يليه 1921م سوى 27.253 جنيهًا بمعدل 2.71 جنيهًا للشهر الواحد[32]، كما أن مقدار ما وصل الملك حسين من الإعانات خلال الفترة من أبريل عام 1919م إلى مارس 1920م كان 925.575 جنيهًا[33].

لم يقتصر الدعم البريطاني للملك حسين على الدعم المالي فقط، فبالإضافة إلى هذا الدعم المالي دأبت بريطانيا لاسيما خلال الحرب العالمية الأولى على دعم الملك حسين بالأغذية، التي كان يذهب جلها إلى الجيش، والباقي منها كان يذهب إلى أهل مكة[34]، الذين أرادت بريطانيا أن تكسب به ودهم، وتملأ الفراغ الذي خلفه رحيل الدولة العثمانية عن الحجاز، بعد أن اعتاد الحجازيون على الدعم المالي والغذائي، الذي كانت تقدمه لهم الدولة العثمانية طوال تاريخها في الحجاز.

ب) الضرائب والرسوم:

1- الرسوم على الحج:

فرض الملك حسين على الحجاج عددًا من الرسوم، فقد فرض على الحاج دفع جنيه إنجليزي؛ حتى يسمح له بدخول الأراضي الحجازية، (رسوم تصديق الجوازات)، وقد كان هذا المبلغ لمن يأتي من جهة الجنوب كالهند أو أهل بلاد الجاوه، أما من يأتي من الشمال كأهل مصر مثلًا فقد فرض عليهم نصف جنيه. كما فرض على الحاج دفع رسوم

الحجر الصحي[35]. كذلك جعل أجرة نقل الحجاج على الجمال من مكة إلى المدينة أو العكس 14 جنيهًا إنجليزيًا، تحصل الدولة على نصفها أو أكثر، ويحصل صاحب الجمل على الباقي[36]، كذلك وضع رسومًا على مطوفي الحجاج، بلغ نصف قرش عن كل حاج[37]، كما فرض رسومًا يؤديها كل حاج عند خروجه من الحجاز بمقدار 30 قرشًا تسمى الشهادة الطبية[38].

وقد كان لهذه الضرائب أو الرسوم على الحجاج ما يبررها، بعد أن انقطعت المعونات البريطانية عن الملك حسين، فأصبحت هذه الرسوم ضرورة ملحة؛ لتعويض هذا العجز، لاسيما وأن موارد الحجاز الطبيعية شحيحة، ولا يمكنها أن تفي باحتياجات دولة تضم الحرمين الشريفين، وتحتاج إلى إصلاح لأحوال الحرمين، وضبط للأمن، وخاصة في موسم الحج، كما أن قلة أعداد الحجيج خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وكذلك خلال المواجهات مع قوات سلطنة نجد أدى بشكل كبير إلى قلة موارد الحجاز آنذاك.

2- الرسوم المفروضة على البرق والبريد والطوابع والأوسمة:

كانت مملكة الحجاز تمنح الأوسمة لشخصياتها الكبرى، وبعض هذه الأوسمة كان مرصعًا بالذهب، وكان لهذه الأوسمة رسوم ومرسوم يعلن فيه، ويدفع صاحب الوسام مبلغًا من المال مقابل الحصول على هذا الوسام[39]. بالإضافة إلى ذلك وضعت الحكومة الحجازية رسومًا على المراسلات البريدية، فكانت تتحصل على باره (الـ20 باره تعادل قرشًا واحدًا)، للمواد المرسلة بين مدن الحجاز والتي يبلغ وزنها 25 غرامًا، أما الطرود البريدية فتصل رسومها إلى قرش واحد للذهاب بين المدن الحجازية، وقرشين ذهابًا وإيابًا[40]. كما فرضت الحكومة الحجازية 8 بارات على الأوراق المكشوفة بين الطائف ومكة وجدة، ونصف قرش للمدن الأخرى، كما فرضت (8 بارات) على كل خمسين غرامًا مرسلة إلى الخارج (و 20 باره) على كل 100 غرام يدخل إلى الحجاز[41].

أما البرقيات فكانت رسومها 80 قرشًا في السنة لكل مشترك، وجنيهًا واحدًا لكل نصف سنة، وعشرون قرشًا لكل ثلاثة أشهر، و 7 قروش لكل شهر، كما حددت سعر البرقية المستعجلة بثلاثة أضعاف البرقية العادية، أما الهاتف فكانت أجوره 3 دقائق، إضافة إلى قرش ونصف أجرة الجلب[42]. وقد بلغت إيرادات البريد عام 1339هـ / 1920م مبلغ 1.929.889 قرشًا و 16 باره، وبلغت في عام 1340هـ /1921 1.727.390 قرشا[43].

أما الطوابع فقد أصدرت حكومة الحجاز عددًا من الطوابع البريدية، ففي عام 1334هـ / 1916م أصدرت طابعين من فئة القرش ونصف القرش، ثم أصدرت طوابع جديدة من فئة القرشين، ثم طوابع المستحق، وهي للبريد الذي يرد بدون طوابع، وهي من ثلاث فئات: القرشين، والقرش، والعشرين باره، إضافة إلى الطوابع التي توضع على المعاملات الرسمية، ولها أسعار برسم مقطوع معين في حينه[44]. وقد كانت هذه الرسوم على البرق والبريد موجودة منذ العهد العثماني، حيث كانت الدولة العثمانية تفرض رسومًا على البريد والبرق غير الرسمية[45].

ج) واردات البلديات ورسوم أخرى متفرقة:

كان للبلديات الحجازية إيرادات سنوية متفرقة، تحصل عليها من خلال فرض رسوم على بعض المرافق الاقتصادية وملتزميها، مثل: ملتزمي مصائد الأسماك، وملتزمي الحلقات (بضائع الجملة)، وملتزمي المواد الغذائية والاستهلاكية. وقد بلغت إيرادات بلدية جدة في عام 1338هـ / 1919م مبلغ 42100 قرش من رسوم الذبائح، وفي عام 1340هـ / 1921م بلغت 60.000 قرش، وفي ذات العام 1921م بلغت رسوم

الحلقات مبلغ 1015000 قرش[46]. وقد كانت هذه الإيرادات استمرارًا لما كانت عليه خلال العهد العثماني للحجاز [47].

بالإضافة إلى ذلك قامت حكومة الحجاز بفرض ضرائب على التجار، كما قامت برفع الرسوم الجمركية، فمثلًا أصبح الرسم الجمركي لماكينة قديمة تستخدم لقطع التبغ يعادل 500 جنيه بعد أن كان رسمها 65 جنيهًا [48]، وقامت بفرض رسوم على التبغ بلغت 40 قرشًا لكل كيلو من التبغ أو أوراق السيجار أو التنباك بأنواعها.

من الإيرادات التي كانت تدخل خزينة حكومة الحجاز أيضًا المبالغ التي كانت تتقاضاها من العقارات التي تملكها، فكانت تحصل على مبالغ الإيجارات لبعض البساتين، مثل إيجار بساتين عين زبيدة، البالغ 130 ألف ريال شهريًا[49].

ومن هذه الإيرادات أيضًا ما وضعته حكومة الحجاز من رسوم على التجار، بعد أن قامت بتصنيفهم إلى ثلاث فئات: فئة تُلزم بدفع مبلغ مائة إلى ثلاثة جنيهات، وفئة تدفع مائتي جنيه، وفئة تدفع مائة وخمسين جنيهًا، ومن يمتنع عن دفع هذه الرسوم يتم سجنه[50]. ومع أن الحكومة الحجازية لم توضح سبب هذه الرسوم، أو معايير تصنيف التجار إلى هذه الفئات الثلاث، إلا أنها على ما يبدو كانت رسومًا سنوية على التجار، يتم فيها تصنيفهم حسب نوع بضاعتهم، وقيمتها، ومقدار ما تدره عليهم هذه البضائع من أرباح.

أما الجمارك فقد كانت حكومة الحجاز تحصل على مبالغ مقابل رسو السفن في الموانئ الحجازية، وكذلك مقابل الخدمات التي تقدمها في هذا المجال، وكانت أهم الموانئ جدة، التي وضعت فيها حكومة الحجاز دائرة للجمارك أسمتها مديرية الرسوم والجمارك[51]، وينبع. ولم تشر أية مصادر – على حد علم الباحث – إلى أسعار أو رسوم هذه الجمارك، سواء أكانت على السفن أم البضائع التي تدخل إلى هذه الموانئ، عدا ما حدث عام 1338هـ / 1919م، عندما أرسل الملك حسين تقريرًا إلى بريطانيا، أوضح فيه أن رسوم الجمارك بلغت 600.000 قرش شهريًا[52].

ثالثًا: مصروفات الدولة:

لم تشر أية مصادر – فيما وقع في يدي – إلى أرقام أو إحصائيات دقيقة لمصروفات مملكة الحجاز، وإن كانت هناك بعض الإشارات التي تشير إلى أن جزءًا كبيرًا من إيرادات هذه الدولة كانت تذهب إلى إصلاحات عامة في البلاد، وخاصة إلى الحرمين الشريفين. ويذكر "نصيف" أن الملك حسين كان يحصل على ما يقارب الثلاثة ملايين جنيه سنويًا من بريطانيا، لكنه لم يكن يصرف منها إلا القليل، والباقي كان يحفظه في صندوقه الخاص[53]، وهو ما أكده "السباعي" عندما أشار إلى أن الملك حسين كان مقتصدًا في النفقات[54].

وبالرغم من تقشف الملك حسين هذا إلا أنه قام بعدد من الإصلاحات، فأنشأ مظلة بين الصفا والمروة، ووسع بعض الطرق العامة، وهدم عقبة الحجون ومهد طريقها، كما اهتم بعين زبيدة، فأصلح مجاريها، وأصلح المدرج الواقع بجانب العقبة في منى، كما أصلح بعض أعمدة المسجد الحرام، كذلك أضاء المطاف، عندما قام بشراء أول ماكينة للكهرباء عام 1338هـ / 1919م، ثم قام بشراء أكبر منها عام 1340هـ /1920م، أضاء بها المطاف وأجزاء أخرى من المسجد الحرام[55].

اهتم الملك حسين بالتعليم، فكان له نشاط ملموس في الإنفاق عليه، فقد قام بتأسيس مدرسة حكومية أسماها الخيرية، ثم أضاف إليها مدرستين في مكة ، وأنشأ عددًا من المدارس الأولية في المدينة المنورة وجدة، وأسس لها وكالة للمعارف[56]. وعلى الرغم من وجود ست مدارس أهلية إلى جانب المدارس الحكومية، إلا أن التعليم في مملكة الحجاز كان مجانيًا[57].

اهتمت مملكة الحجاز أيضًا بالإنفاق على الجوانب الصحية، لاسيما وأنها كانت معرضة للكثير من الأمراض والأوبئة في موسم الحج، التي ربما انتقلت إليها مع بعض الحجيج القادمين من أقطارٍ عدة، قد يكون بعضها موبوءًا ، فبالإضافة إلى أعمالها الاعتيادية الأخرى عمدت مملكة الحجاز إلى تأسيس دائرة مركزية للصحة، واهتمت بجوانب الصحة العامة، فحرصت على توفير الأدوية والعقاقير ، واعتنت بالمستشفيات الموجودة منذ العهد العثماني، وافتتحت مستشفى في المدينة المنورة (مستشفى الغرباء) عام1337هـ/ 1918م[58].

ومن أوجه الإنفاق أيضًا في مملكة الحجاز ما كانت تنفقه على عدد من القطاعات والمشاريع الأخرى، كالمشاريع الزراعية، والصناعية، والاتصالات (البرق والبريد). على أنه ينبغي الإشارة إلى أنه لا توجد – فيما وقع في يدي – أرقام محددة لأوجه الإنفاق في مملكة الحجاز آنذاك.

الخاتمة

من خلال العرض السابق يمكن استخلاص بعض النتائج المهمة حول الإدارة المالية لمملكة الحجاز خلال الفترة (1334–1343هـ/1916–1925م)، والتي كانت سببًا مباشرًا من أسباب ضعف هذه المملكة وسقوطها، نوجزها فيما يلي:

– بالرغم من التنظيم الإداري الحديث لمملكة الحجاز، لاسيما في الجوانب المالية إلا أن هذه التنظيمات لم تتعد كونها تنظيمات شكلية فقط ، تضاربت مهامها من ناحية، وظل الملك حسين هو المتحكم في قراراتها من ناحية أخرى، فعلى الرغم من قيام الملك حسين باستحداث وزارة للمالية، ذات أقسام وإدارات متعددة في هذه المملكة، إلا أن هذه الوزارة بإداراتها المختلفة لم تستطع أن تقدم لنا تقريرًا وافيًا ودقيقًا، يبين لنا بالأرقام مدخولات الدولة ومصروفاتها، عدا ما أشير إليه عام (1334–1335هـ / 1916–1917م)، والذي جاء هو الآخر مقتضبًا وغير وافٍ (إذ لم يشمل جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها)، بالإضافة إلى أنه جاء على شكل برقية أرسلها الملك حسين إلى بريطانيا، ولم يكن إعلانًا أو تقريرًا من حكومة الدولة إلى قيادتها أو شعبها؛ مما قد يطعن في شفافيته وموضوعيته.

– ولأن منطقة الحجاز لم تكن ذات موارد مالية كبيرة وثابتة؛ لذا أبقت مملكة الحجاز جُل التنظيمات الإدارية التي كانت موجودة إبان العهد العثماني ، فأغلب الإدارات المالية في هذه المملكة ظلت كما هي، وكانت تقوم بنفس الدور تقريبًا، الذي كانت تقوم به خلال العهد العثماني؛ ولم تستطع هذه التنظيمات الشكلية أن تجلب موارد كبيرة للدولة؛ لذا كانت سببًا مباشرًا من أسباب ضعف هذه المملكة وسقوطها.

–لم تشهد مملكة الحجاز خلال الفترة المشار إليها نهضة اقتصادية كبيرة؛ بسبب الحروب التي اشتركت فيها، سواء الحرب العالمية الأولى، أو تلك المواجهات مع سلطنة نجد، مما أدى إلى تفاوت أعداد الحجيج من عام إلى آخر، ومن ثم تفاوتت موارد الدولة، الأمر الذي أثر بدوره على اقتصادها.

– قلة مدخولات مملكة الحجاز ومصروفاتها، ولعل فيما أشار إليه كل من "نصيف" ، و " السباعي " من أن الملك حسين كان مقتصدًا في النفقات، (إذ كان يصرف القليل مما معه، والمتبقي يحتفظ به في صندوقه الخاص) ما يعد دليلًا.

– عمد الملك حسين بعد انقطاع الإعانات المالية البريطانية عنه إلى رفع الضرائب والرسوم، وفرض أنواع جديدة منها، لاسيما المتعلقة بالحج؛ سعيًا منه للحصول على أكبر قدر ممكن من المال، لتعويض تلك المعونات، وسد العجز في ميزانيته، الناتج عن انقطاعها، خاصة وأنه يدرك تمامًا أن اقتصاديات منطقة الحجاز لا يمكنها – آنذاك – الوفاء بمتطلبات الدولة، إذ لا تزال تعتمد على الدول الإسلامية التي تنضوي تحت لوائها، أما وقد أصبح هو المتحكم في المنطقة، بعد أن أعلن نفسه ملكًا عليها، فنال بذلك سخط الكثيرين من حكام العالم الإسلامي، الذين قطعوا إعاناتهم عنه، فلم يعد أمامه وقد انقطعت عنه المعونات البريطانية هي الأخرى من سبيل سوى اللجوء إلى فرض هذه الرسوم والضرائب.

Abstract

Financial Management of the Kingdom of Hijaz (1334-1343 AH / 1916-1925)

By Bandar Safar

This study deals with the economic conditions in the Kingdom of Hejaz in the first half of the twentieth century AD. Where the Kingdom suffered from the deterioration of its financial and economic conditions, which led to its weakening, and its transformation into a dependent kingdom. The study traces the manifestations of underdevelopment and deterioration, and the Kingdom's necessity to rely on the Ottoman Empire in managing its financial affairs. The study relied on solid scientific material and used the historical research method in an attempt to reach the truth.

الهوامش

([1]) **محمد عمر رفيع**، مكة في القرن الرابع عشر الهجري، **مكة: منشورات نادي مكة الثقافي، ط 1، 1401هـ/1981م، 267.**

([2]) **سايكس بيكو: مجموعة من الاتفاقيات السرية بين المملكة المتحدة وفرنسا والامبراطورية الروسية بهدف تقسيم أملاك الدولة العثمانية شملت بلدان الهلال الخصيب. للمزيد أنظر: بسام عبدالقادر النعساني، الوطن العربي بعد 100 عام من افتقية سايكس بيكو، تونس: د.ن، ط1، 2016م، 1-4.**

([3]) **وعد بلفور: تصريح اطلقه وزير الخارجية البريطاني بلفور عام 1917م، يُعبر فيه عن عطف بريطانيا ودعمها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. للمزيد أنظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994م، 7: 295.**

([4]) **جورج انطونيوس**، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، **ترجمة: ناصر الدين الأسد وحسين عباس، بيروت: درا العلم للملايين، ط8، 1987م، 312؛ 354-358؛ 375-382.**

([5]) **أحمد السباعي**، تاريخ مكة، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، **ج2، الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1419هـ، 687 -688.**

([6]) **فيصل بن الحسين بن علي بن محمـــد بن عبدالمعين بن عون بن محسن بن عبدالله بن حسن بن أبي نمي، ولد بالطائف عام 1300هـ/ 1883م، عاش في إستانبول رفقة والدة فترة من الزمن، ثم عاد مع والده الذي عيّن أميرًا= =على الحجاز عام 1226هـ/ 1908م، انتخب نائبًا عن جدة في مجلس النواب العثماني (المبعوثان) عام 1913/1331م، كان أحد أبرز قادة جيش والده خلال الثورة العربية الكبرى، نودي به ملكاً لسوريا عام 1338هـ/ 1920م، ثم رحل عنها بعد الاحتلال الفرنسي، عيّنه بريطانياً ليكون ملكاً على العراق عام 1339هـ/1921م، وظل بها حتى توفي عام 1352هـ/ 1933م. للمزيد انظر: خير الدين الزركلي**، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، **بيروت: دار العلم للملايين، ط7، 1986م، 5: 165-166.**

([7]) **الانتداب: هي تكليف إحدى الدول المنتدبة من عصبة الأمم لمساعدة البلدان الضعيفة والمتأخرة على النهوض وإعدادها لإدارة نفسها بنفسها. للمزيد أنظر: الكيالي، موسوعة السياسة، 1: 106.**

([8]) **انطونيوس، يقظة العرب، 387 -393؛ 395-400؛ 419-121.**

([9]) **مؤتمر القاهرة: عُقد خلال الفترة 12-23 مارس 1921م لحل القضايا السياسية المتضاربة في مراسلات مكماهون واتفاقية سايكس-بيكو ووعد بلفور، حيث أقر المؤتمر ان تظل لبنا وسوريا تحت الإدارة الفرنسية وتبقى فلسطين تحت الإدارة البريطانية وتستمر في دعم تأسيس وطن قومي لليهود فيها، وانهاء الحماية لبريطانية على العراق وإعلان فيصل بن الحسين ملكاً لها، أما ما يخص إمارة شرقي الأردن فتم تاجيلها حتى وقت آخر. للمزيد أنظر: Aron Klieman, Foundations of British policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921, The Johns Hopkins University, 1970, p71.**

([10]) عبدالله بن الحسين بن علي بن محمـــد بن عبدالمعين بن عون بن محسن بن عبدالله بن حسن بن أبي نمي، ولد بمكة عام 1299هـــ/ 1882م، عاش في إستانبول رفقة والدة فيها، ثم عاد مع والده الذي عيّن أميرًا على مكة عام 1226هـــ/ 1908م، انتخب نائبًا عن مكة في مجلس النواب العثماني (المبعوثان)، كان أحد أبرز قادة جيش والده خلال الثورة العربية الكبرى، عيّنه والده وزيراً للخارجية للمكلة الحجاز، تولى إمارة شرق الأردن عام 1339هـــ/= =1921م، ثم ملكًا للمملكة الأردنية الهاشمية، اغتيل عام 1370هـــ/ 1951م. للمزيد انظر: الزركلي، الأعلام، 4: 82.

([11]) انطونيوس، يقظة العرب، 431 –436.

([12]) اليزابيث مونرو، فيلبي الجزيرة العربية، ترجمة: عبدالله المنيف، الرياض، مكتبة الملك عبدالعزيز ، 1425هـــ ، 114 –115.

([13]) رفيع، مكه، 278– 279.

([14]) علي بن الحسين بن علي بن محمـــد بن عبدالمعين بن عون بن محسن بن عبدالله بن حسن بن أبي نمي، أكبر أبناء الملك حسين ولد بمكة عام 1298هـــ/ 1881م، عيّنه والده رئيساً لمجلس الوكلاء بمكة ومسؤولاً عن شؤون القبائل، بويع ملكاً لمملكة الحجاز عام 1343هـــ/1924م ، ثم تنازل عن الملك بعد حصار قوات الملك عبدالعزيز لجدة عام 1344هـــ/ 1925م، انتقل بعده للعيش في العراق وظل بها حتى وفاته عام 1353هـــ/1935م. للمزيد انظر: الزركلي، الأعلام، 4: 282.

([15]) السباعي، تاريخ مكة، ج2، 704 –706 –735.

([16]) حسين محمد نصيف، ماضي الحجاز وحاضره، د.ت، 1349هـــ، 71–73.

([17]) القبلة، ع331، س3، 13 صفر 1337هـــ.

([18]) القبلة، ع331، س3، 13 صفر 1337هـــ.

([19]) القبلة، ع237، س3، 5 ربيع الأول 1337هـــ، القبلة، ع231، س3، 13 صفر 1337هـــ.

([20]) القبلة، ع 509، س6، 14 ذي الحجة 1339هـــ.

([21]) وهيم طالب، تاريخ الحجاز السياسي 1916–1925م، بيروت: الدار العربية للموسوعات،ط1، 2007م/ 1427هـــ، 110.

([22]) حافظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط5، 1387هـــ/ 1967م، 147.

([23]) هنادي يوسف غوانمه، المملكة الهاشمية الحجازية، 1910–1925م، عمّان:،دار الفكر، ط1، 1989م، 76.

([24]) نصيف، ماضي الحجاز، 106.

([25]) رفيع، مكة، 267.

([26]) انظر قائمة الملاحق صفحة 16.

([27]) القبلة، ع 109، س2، 16 ذي القعدة 1335هـــ؛ القبلة، ع 397، س5، 18 شوال 1338هـــ؛ القبلة، ع 66، س1، 10 جمادى الثانية 1335هـــ؛ القبلة، ع 172، س2، 26 جمادى الثانية 1336هـــ؛ القبلة، ع 113، س2، 30 ذي القعدة 1335هـــ.

([28]) وثيقة بريطانية تصنيف lbid.p.160 نقلاً عن وهيم، تاريخ الحجاز، 85.

([29]) وهبه، جزيرة العرب، 191.

([30]) وهبه، جزيرة العرب، 192.

([31]) نصيف، ماضي الحجاز، 113.

([32]) صحيفة الف باء، ع500، 3 مايو 1922؛ نقلاً عن وهيم، تاريخ الحجاز، 89.

([33]) وهبه، جزيرة العرب، 192.

([34]) وهبه، جزيرة العرب، 192.

([35]) محمد رشيد رضا، الضرائب على الحجاج، مجلة المنار، المجلد 25، ج4، 30 رمضان 1342هـــ/ 4 مايو 1924م، 210.

([36]) رشيد، الضرائب، 311. ويبدو أن هذا المبلغ مبالغ فيه كثيراً فأربعة عشر جنيهاً مبلغ ضخم يصعب الحصول عليه من عامة الناس.فذكر الريحاني انها 15 قرشا وهذا أقرب للواقع قليلاً. للمزيد أنظر: أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ط2، 1954م / 1374هـ، 347.

([37]) الريحاني، تاريخ نجد، 347.

([38]) رشيد، الضرائب، 310.

([39]) نصيف، ماضي الحجاز، 106.

([40]) القبلة، ع 71، س2، 27 جمادى الثانية 1335هـ؛ القبلة، ع 72، س2، 2 رجب 1335هـ.

([41]) القبلة، ع 71، س2، 27 جمادى الثانية 1335هـ.

([42]) القبلة، ع 70، س2، 24 جمادى الثانية 1335هـ.

([43]) القبلة، ع 527، س6، 18 صفر 1340هـ.

([44]) القبلة، ع 18، س2، 19 ذي الحجة 1334هـ.

([45]) صابرة اسماعيل، جدة خلال الفترة 1286-1326هـ/1869-1908م دراسة تاريخية وحضارية في المصادر المعاصرة، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ط1، 1418هـ، 125-126.

([46]) القبلة، ع 327، س3، 29 محرم 1337هـ؛ القبلة، ع 530، س6، 29 صفر 1340هـ؛ القبلة، ع 522، س6، 1 صفر 1340هـ.

([47]) مبارك محمد المعبدي، النشاط التجاري لميناء جدة خلال العهد العثماني الثاني 1256هـ /1840م -1335ه /1916م، جدة: النادي الادبي، 1413هـ/1993م، 169.

([48]) القبلة، ع 692، س8، 19 شوال 1341هـ.

([49]) القبلة، ع 538، س6، 28 ربيع الأول 1340هـ.

([50])القبلة، ع 538، س6، 28 ربيع الأول 1340هـ.

([51]) القبلة، ع 577، س6، 15 شعبان 1340هـ.

([52]) القبلة، ع 577، س6، 15 شعبان 1340هـ.

([53]) نصيف، ماضي الحجاز، 113.

([54]) السباعي، تاريخ مكة، 664.

([55]) السباعي، تاريخ مكة، 699-700.

([56]) السباعي، تاريخ مكة، 698.

([57]) نصيف، ماضي الحجاز، 112.

([58]) القبلة، ع 54، س1، 26 ربيع الثاني 1335هـ، القبلة؛ ع 55، س1، 29 ربيع الثاني 1335هـ؛ القبلة، ع 63، س1، 28 جمادى الأولى 1335هـ؛ القبلة، ع 75، س6، 7 جمادى الأولى 1335هـ؛ القبلة، ع 274، س3، 16 رجب 1337هـ.

قائمة المصادر والمراجع:

صحيفة القبلة، الأعداد: 18، 54، 55، 63، 66، 70، 71، 72، 75، 109، 113، 172، 327، 331، 237، 374، 397، 509، 522، 527، 530، 538، 577، 692.

صحيفة الف باء، العدد: 500.

انطونيوس: جورج، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة: ناصر الدين الأسد وحسين عباس، بيروت: درا العلم للملايين، ط8، 1987م.

اسماعيل: صابرة، **جدة خلال الفترة 1286-1326هـ/1869-1908م دراسة تاريخية وحضارية في المصادر المعاصرة**، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ط1، 1418هـ.

رشيد رضا: محمد، **الضرائب على الحجاج**، مجلة المنار، المجلد 25، ج4، 30 رمضان 1342هـ/ 4 مايو 1924م.

رفيع: محمد عمر، **مكة في القرن الرابع عشر الهجري**، مكة: منشورات نادي مكة الثقافي، ط 1، 1401هـ/1981م.

الريحاني: أمين، **تاريخ نجد وملحقاته**، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ط2، 1954م / 1374هـ.

الزركلي: خير الدين، **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، عدة أجزاء، بيروت: دار العلم للملايين، ط7، 1986م.

السباعي: أحمد، **تاريخ مكة، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران**، الجزء 2، الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1419هـ.

طالب: وهيم، **تاريخ الحجاز السياسي 1916–1925م**، بيروت: الدار العربية للموسوعات،ط1، 2007م/ 1427هـ.

غوانمه: هنادي يوسف، **المملكة الهاشمية الحجازية، 1910–1925م**، عمّان:،دار الفكر، ط1، 1989م.

الكيالي: عبدالوهاب، **موسوعة السياسة**، الجزء 7، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994م.

المعبدي: مبارك محمد، **النشاط التجاري لميناء جدة خلال العهد العثماني الثاني 1256هـ /1840م – 1335ه /1916م**، جدة: النادي الادبي، 1413هـ/1993م.

مونرو: اليزابيث، **فيلبي الجزيرة العربية**، ترجمة: عبدالله المنيف، الرياض، مكتبة الملك عبدالعزيز ، 1425هـ.

نصيف: حسين محمد، **ماضي الحجاز وحاضره**، د.ت، 1349هـ.

النعساني: بسام عبدالقادر، **الوطن العربي بعد 100 عام من اتفاقية سايكس بيكو**، تونس: د.ن، ط1، 2016م.

وهبه: حافظ، **جزيرة العرب في القرن العشرين**، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط5، 1387هـ/ 1967م.

Aron Klieman**, Foundations of British policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921**, The Johns Hopkins University, 1970.

قائمة الملاحق

صورة من الجنيه العربي في مملكة الحجاز[58]

صورة من فئة الـــ5 والـــ10 جنيه العربية في مملكة الحجاز[58]

صورة لعدد من العملات المعدنية لمملكة الحجاز[58]